



التوزيع: محدود

CS/TCM/NTB/1/21/10

مارس ٢٠٢١

لغة النص الأصلي: الإنجليزية

السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي

الاجتماع الأول للمنتدى الإقليمي بشأن الحواجز غير الجمركية بالكوميسا

اجتماع عبر الفيديو كونفرنس

١٦ إلى ١٧ مارس ٢٠٢١

تقرير الاجتماع الأول للمنتدى الإقليمي بشأن الحواجز غير الجمركية بالكوميسا

" نحو التكامل الاقتصادي الرقمي بالكوميسا "

(VH/TC/AS-eck/rlk)

المقدمة

١. عُقد الاجتماع الأول للمنتدى الإقليمي بشأن الحواجز غير الجمركية بالكوميسا في الفترة من ١٦ إلى ١٧ مارس ٢٠٢١ عبر تقنية الفيديو كونفرنس. وتتمثل الأهداف الرئيسية للاجتماع في تقديم لوائح الكوميسا التي تمت مراجعتها بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية وإجراءات العمل المعتمدة لتنفيذ هذه اللوائح، والنظر في الحواجز غير الجمركية داخل الكوميسا وتطوير برنامج عمل إقليمي بشأن تنفيذ اللوائح.

الحضور

٢. حضر الاجتماع الدول الأعضاء التالية وهي: بروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجزر القمر، ومصر، وإسواتيني، وكينيا، وملاوي، وموريشيوس، ورواندا، وسيشيل، والسودان، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. وإن القائمة الكاملة للمشاركين مرفقة في الملحق الأول من هذا التقرير.

الكلمات الترحيبية (البند الأول في جدول الأعمال)

٣. افتتح الاجتماع رسمياً الدكتور كريستوفر إتش أونيانغو، مدير قسم الجمارك والتجارة في أمانة الكوميسا الذي رحب بكافة الوفود وموظفي الأمانة العامة في الاجتماع نيابة عن الأمين العام للكوميسا.

٤. وأشار الدكتور أونيانغو إلى أن المجلس الوزاري، خلال اجتماعه الحادي والأربعين المنعقد في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠، قد اعتمد لوائح الكوميسا المعدلة بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية وإجراءات العمل. كما وجه المجلس الأمانة العامة لإنشاء المنتدى الإقليمي بشأن الحواجز غير الجمركية في الكوميسا الذي يضم لجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الخاصة بالحواجز غير الجمركية. وأشار إلى أن هذا الهيكل الجديد يهدف إلى زيادة تعزيز لجنة التجارة والجمارك واللجنة الفرعية للتجارة وتيسير التجارة كجزء من الهياكل المؤسسية لإزالة الحواجز غير الجمركية على المستوى الإقليمي.

٥. وشدد على أهمية إزالة الحواجز غير الجمركية، مشيراً إلى أن الحواجز غير الجمركية في جميع أنحاء العالم أصبحت أداة أساسية للسياسة التجارية من أجل حماية الاقتصادات المحلية. كما أحاط الاجتماع علماً بأن الحواجز غير الجمركية شكلت في المتوسط ٥٥٪ من التدخلات الحمائية المطبقة وأن استخدام الحواجز غير الجمركية قد زاد بشكل مطرد بعد الأزمة المالية في الفترة ما بين 2007 و2008، وتزايدت بعد تفشي وباء كوفيد-19. وفي المقابل، منذ عام ٢٠٠٩، يمكن أن يُعزى ٢٠٪ فقط من جميع التدخلات الحمائية المطبقة إلى زيادة التعريفات.

٦. ولاحظ كذلك أن بعض الحواجز غير الجمركية ظلت دون حل لفترات تتراوح من سنة إلى أكثر من عقد. ومن دواعي القلق الأخرى أنه على الرغم من قيام جميع الدول الأعضاء بتعيين جهات اتصال فعالة للحواجز غير الجمركية، فإن ٥ دول أعضاء فقط هي التي قامت حتى الآن بإضفاء الطابع الرسمي على تكوين لجان الرصد الوطنية الخاصة بها وإخطار الأمانة بها. ومع ذلك، فإن وجود لجان رصد وطنية تعمل بشكل جيد أمر بالغ الأهمية لتنفيذ اللوائح والقضاء على الحواجز

المحرر

غير الجمركية.

٧. وأشار المدير إلى أن اللوائح المنقحة للحواجز غير الجمركية تتضمن أحكاماً هامة متعلقة بترتيبات مؤسسية خاصة بالوضع الرسمي لعمل الحواجز غير الجمركية ، ولأسيما لجان الرصد الوطنية واستخدام إجراءات المرحلتين لحل الحواجز غير الجمركية القائمة منذ فترة طويلة. وأشار إلى أن الاجتماع يعد خطوة هامة نحو ضمان عدم رجوع الدول الأعضاء إلى السياسات التجارية التقييدية غير المنسقة في حالة الأزمات. إن مثل هذه الاستراتيجيات لا تساعد فقط على دعم الخطاب المناهض للتجارة الحرة، بل تؤدي إلى تباطؤ أقوى في النمو الاقتصادي لاقتصاداتنا.

٨. كما لاحظ أنه خلال الاجتماع، ستنظر الدول الأعضاء في الأحكام الرئيسية للوائح وإجراءات العمل المنقحة للحواجز غير الجمركية الخاصة بالكوميسا، والتي تركز على الترتيبات المؤسسية والأحكام لتحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية. وستقوم أيضاً الوفود بالنظر في مسودة برنامج العمل بشأن تنفيذ اللوائح ومراجعة الحواجز غير الجمركية المعلقة على النحو المبين في مصفوفة الكوميسا الزمنية بشأن إلغاء الحواجز غير الجمركية داخل الكوميسا.

٩. وأشار كذلك إلى أن الاجتماع كان يمثل أهمية نظراً لأنه الخطوة الأولى نحو عملية تنظيم إزالة الحواجز غير الجمركية من خلال الالتزام الصارم بأحكام ولوائح الكوميسا الخاصة بالحواجز غير الجمركية ولذلك، فإن الدول الأعضاء مدعوة للسعي من أجل إتباع الإجراءات الخاصة بالمرحلتين لمعالجة الحواجز غير الجمركية، وكذلك الالتزام بالجدول الزمنية الموضوعة للمراحل المختلفة. وأعرب عن توقعه أن التنفيذ الفعال للنهج القائم على اللوائح من أجل معالجة الحواجز غير الجمركية سيؤدي إلى زيادة كبيرة في التجارة البينية بين دول الكوميسا.

١٠. ثم تمنى للاجتماع مداولات مثمرة حول بنود جدول الأعمال.

كلمة شكر

١١. توجه ممثل إيسواتيني في كلمته بالشكر إلى الأمانة على استضافة الاجتماع الافتراضي وحث الدول الأعضاء على تكثيف الجهود لحل الحواجز غير الجمركية المعلقة. وشدد على أهمية المنتدى باعتباره آلية لتحديد وحل الحواجز غير الجمركية. وفي الختام، أعرب عن امتنانه لمدير التجارة والجمارك بأمانة الكوميسا لتوجيهه للاجتماع.

تشكيل هيئة المكتب (البند الثاني في جدول الأعمال)

١٢. قام الاجتماع بتشكيل هيئة المكتب على النحو التالي

الرئيس: مصر
المقرر: إثيوبيا

اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند الثالث في جدول الأعمال)

١٣. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال التالي:

M.A

١. تشكيل هيئة المكتب (البند الأول في جدول الأعمال)
٢. الترحيب والكلمات الافتتاحية (البند الثاني في جدول الأعمال)
٣. اعتماد جدول الأعمال (البند الثالث في جدول الأعمال)
٤. عرض تقديمي حول لائحة الكوميسا بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية (البند الرابع في جدول الأعمال)
٥. عرض تقديمي حول إجراءات العمل الخاصة بتنفيذ لائحة الكوميسا بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية (البند الخامس في جدول الأعمال)
٦. النظر في مسودة برنامج العمل من أجل تنفيذ اللائحة (البند السادس في جدول الأعمال)
٧. استعراض الترتيبات المؤسسية القائمة الخاصة بالحواجز غير الجمركية في الدول الأعضاء بالكوميسا من أجل تنفيذ لائحة الحواجز غير الجمركية وإضفاء الطابع الرسمي عليها حسب اللائحة والإجراءات التي تم اعتمادها حديثاً (البند السابع في جدول الأعمال)
٨. النظر في مصفوفة الكوميسا الزمنية بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية البنينة بالكوميسا (البند الثامن في جدول الأعمال)
٩. ما يستجد من أعمال (البند التاسع في جدول الأعمال)
١٠. اعتماد التقرير (البند العاشر في جدول الأعمال)
١١. ختام الاجتماع (البند الحادي عشر في جدول الأعمال)

عرض تقديمي حول لوائح الكوميسا بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية وإجراءات العمل المتعلقة بتنفيذ لوائح الكوميسا إزالة الحواجز غير الجمركية (البند الرابع والخامس في جدول الأعمال)

١٤. قدمت الأمانة عرضاً حول لوائح الكوميسا المنقحة بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية وإجراءات العمل لتنفيذ اللوائح التي اعتمدها الاجتماع الحادي والأربعين للمجلس الوزاري الذي عقد في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠ في لوساكا، زامبيا. وسلط العرض الضوء على قضايا التنفيذ الرئيسية بشأن اللوائح وكذلك قرارات المجلس السابقة حول إزالة الحواجز غير الجمركية. وقدم العرض إيضاحات مفصلة عن مختلف الأحكام التي تم فيها اعتماد إجراءات العمل والمبادئ التوجيهية لتنفيذ أحكام محددة من اللوائح. وتم التأكيد على أن الغرض من العرض هو توجيه أعضاء لجنة الرصد الوطنية وجهات التنسيق الرئيسية بشأن الحواجز غير الجمركية لإعدادهم من أجل تنفيذ اللوائح واستخدامها كمدخلات في برنامج العمل لتنفيذ اللوائح المتعلقة بالحواجز غير الجمركية.

١٥. وأوضح العرض الترتيبات المؤسسية؛ وتصنيف الحواجز غير الجمركية؛ وآليات الإبلاغ والرصد والإزالة بما في ذلك أدوات الإبلاغ؛ والتعاون بين الدول الأعضاء بشأن حل الحواجز غير الجمركية والمهام الرئيسية للجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية ووحدة رصد الحواجز غير الجمركية التي تم إنشائها في الأمانة العامة. كما تم شرح الإجراءات الخاصة بالاستعراض، وتعديل اللوائح وإجراءات العمل خلال الاجتماع.

١٦. كما تم إحاطة الاجتماع علماً بأن جميع قرارات المجلس المتعلقة بإزالة الحواجز غير الجمركية المعتمدة خلال الفترة من 2004 إلى 2016 قد نُفذت باستثناء قرارين يتعلقان بوضع آلية لرصد وتقييم الحواجز غير الجمركية من أجل إلزائها وبشأن الإخطار المسبق بالحواجز غير الجمركية قبل أن تفرضها الدول الأعضاء. وتم الإبلاغ عن أن الأمانة كانت في المراحل النهائية من التكليف بإجراء دراسة بشأن الإخطار المسبق بالتدابير غير الجمركية من قبل الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بحالة تنفيذ أدوات الإبلاغ، تم الإبلاغ عن أن جميع الدول الأعضاء كانت تستخدم آلية إعداد التقارير والرصد عبر الإنترنت وأن الكوميسا تجرّب أداة الإبلاغ عن طريق خدمة الرسائل

م.أ

القصيرة (SMS) في ثلاث دول أعضاء وهي ملاوي وزامبيا وزيمبابوي. وتم حث الدول الأعضاء على النظر في المشاركة في البرنامج التجريبي لأداة نظام إدارة خدمات الرسائل القصيرة (SMS) الذي تم الإشادة به في عام ٢٠١٩.

المناقشات

أ) الإخطار الرسمي عن لجان الرصد الوطنية وجهات الاتصال الوطنية

١٧. لاحظ الاجتماع قيام ٥ دول أعضاء فقط وهي : بوروندي ومصر وموريشيوس وزامبيا وزيمبابوي بالإبلاغ رسمياً عن لجان الرصد الوطنية الخاصة بهم إلى الأمانة وفقاً للوائح. كما أشار الاجتماع إلى أنه عند وضع اللوائح، أخذت الدول الأعضاء في الحسبان اللوائح الخاصة بالمجموعة الشقيقة للجماعات الاقتصادية الإقليمية في الثلاثية.

ب) الترتيبات المؤسسية

١٨. وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، لاحظ الاجتماع أن وحدة الرصد المنشأة حديثاً في الأمانة مسؤولة عن رصد ومتابعة كافة الحواجز غير الجمركية المبلغ عنها على وجه السرعة لدعم إزالة الحواجز غير الجمركية المبلغ عنها. ويتعين على الوحدة إشراك نقاط الاتصال الوطنية بشكل فعال من أجل الحد من التأخير في معالجة وإزالة الحواجز غير التعريفية المعلقة.

ج) مراقبة اللوائح

١٩. قدمت الدول الأعضاء تعليقات على المادة (11) بشأن المرحلة الثانية من إجراءات التسوية للنظر فيها من قبل لجنة الجمارك والتجارة فيما يتعلق تحديداً بتعيين الميسر والحد الأقصى للوقت المسموح به للإخطارات وردود الفعل بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية في إطار عملية المرحلتين. إذ أن الشغل الشاغل هو أن اللوائح توفر صلاحيات محدودة للميسر الذي ليس لديه سلطة اتخاذ قرارات ملزمة. وعلاوة على ذلك، تم اعتبار ٦٠ يوماً في المرحلة الأولى و ٦٥ يوماً في المرحلة الثانية طويلة جداً وقد تعرض القطاع الخاص للخطر من خلال زيادة التكاليف والانهيال المحتمل للصناعة. كما أن تخفيض هذه الفترة إلى النصف المسموح بها للمنتجات القابلة للتلف طويل جداً ويحتاج إلى المراجعة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية مع مراعاة ظروف التخزين في المراكز الحدودية لهذه المنتجات.

٢٠. وأشار الاجتماع إلى أن أي تعديلات تم إدخالها على اللوائح سيتم النظر فيها وفقاً للأحكام الواردة في اللوائح.

ح) تحديث النظام الإلكتروني

٢١. أبدى الاجتماع ملاحظات مفادها أن بعض جوانب النظام الإلكتروني، على سبيل المثال التنبيهات الموجهة إلى جهات الاتصال بحاجة إلى التحديث، كما حث جهات الاتصال الوطنية على المشاركة بصورة أكثر فعالية في عملية إزالة الحواجز غير التعريفية ورصدها في الوقت الحقيقي للإسراع في إزالتها. كما اقترح الاجتماع اعتماد لوحة معلومات ضوئية لمراقبة وضع عملية إزالة الحواجز غير الجمركية.

M.A

التوصيات

٢٢. أوصى الاجتماع بما يلي:

- (أ) يتعين على الأمانة العامة تعميم نموذج موحد على الدول الأعضاء لتقديم التقارير الخاصة بوحدات الرصد الوطنية إلى المنتدى ونموذج للإخطار الرسمي للجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية بحلول ٣١ مارس ٢٠٢١؛
- (ب) يتعين على الأمانة الكتابة إلى الدول الأعضاء لتذكيرها بشأن تقديم إخطار رسمي عن لجان الرصد الوطنية (بحلول ٣٠ أبريل ٢٠٢١)؛
- (ج) أن تنخرط وحدة رصد الحواجز غير الجمركية بفعالية في عملية تسوية الحواجز غير الجمركية وتقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء، حسب الحاجة، من أجل تقليل زمن تسوية الحواجز غير الجمركية.
- (د) أن تقوم الدول الأعضاء بالنظر في مراجعة المادة (11) من اللوائح بهدف تعزيز صلاحيات الميسر وتقصير الفترة الإجمالية لحل النزاعات من الستين يوماً الحالية؛
- (هـ) يتعين على الأمانة العامة، بالتشاور مع لجان الرصد الوطنية، تحديد وتنفيذ التحسينات على نظام المراقبة عبر الإنترنت والنظر في اعتماد لوحة معلومات ضوئية للرصد.

النظر في مسودة برنامج العمل الخاص بتنفيذ اللوائح (البند السادس في جدول الأعمال)

٢٣. عرضت الأمانة مشروع برنامج العمل بشأن تنفيذ اللوائح الخاصة بالحواجز غير الجمركية وإجراءات العمل لإزالة الحواجز غير الجمركية، وشمل العرض قائمة الأنشطة المطلوبة بما يتماشى مع اللوائح وإجراءات العمل بما في ذلك ما يلي: الإطار المؤسسي، وبناء القدرات والوعي، والتدخلات السياسية الرئيسية والاتفاقيات الثنائية. وشدد العرض على أهمية قيام الدول الأعضاء بوضع أو تعزيز الترتيبات المؤسسية للإسراع بتنفيذ اللوائح. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعطي الدول الأعضاء الأولوية لوضع استراتيجيات وطنية لإزالة الحواجز غير الجمركية. ويرد برنامج العمل المتفق عليه في الملحق الثاني.

المناقشات

٢٤. شددت الدول الأعضاء على أهمية التنفيذ والالتزام بأحكام اللوائح وإجراءات العمل، وبالتالي الحاجة إلى تفعيل برنامج العمل المتفق عليه. ومن أجل تسريع عملية تنفيذ برنامج العمل، طُلب من الأمانة إعداد مصفوفة تنفيذ للدول الأعضاء لتقديم تقارير حالة التنفيذ. كما أحيط الاجتماع علماً بتأخيرات الدول الأعضاء في تقديم إخطارات رسمية من قبل وحدات الرصد الوطنية وجهات الاتصال الوطنية والتزم بتقديم هذه المعلومات بحلول نهاية أبريل ٢٠٢١، وأشار الاجتماع إلى أنه لا يزال يتعين على بعض الدول الأعضاء وضع ترتيبات مؤسسية لإزالة الحواجز غير الجمركية.

التوصيات

٢٥. أوصى الاجتماع بما يلي:

- (أ) أن تقوم الأمانة العام بكتابة خطاب لتذكير الدول الأعضاء بجميع الإخطارات المعلقة والدول الأعضاء التي لم تعين جهات اتصال للقيام بذلك بحلول ٣٠ أبريل ٢٠٢١.

م.م

- (ب) أن تتم مراجعة الأطر الزمنية لتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه بهدف تمديد تاريخ التنفيذ لمدة شهر واحد حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١ .
- (ج) أن تقدم الدول الأعضاء حالة تنفيذ اللوائح الخاصة بالحواجز غير الجمركية وفقاً لمصفوفة برنامج العمل بحلول ٣٠ أبريل ٢٠٢١ .
- (د) يتعين على الأمانة وضع مصفوفة لحالة تنفيذ الأنشطة الواردة في اللوائح للنظر فيها من قبل اللجنة الفرعية المعنية بالتجارة وتسهيل التجارة .

تشكيل لجان الرصد الوطنية وبرامج العمل (البند السابع في جدول الأعمال)

٢٦. أسدت الأمانة العامة التوجيه إلى الاجتماع بأن الأنشطة المتعلقة بإضفاء الطابع الرسمي وبرامج العمل الخاصة بلجان الرصد الوطنية هي جزء من برنامج العمل لتنفيذ اللوائح من قبل الدول الأعضاء .

المناقشات

٢٧. طلبت الدول الأعضاء توضيحاً بشأن الأطر الزمنية لإضفاء الطابع الرسمي على لجان الرصد الوطنية وأرشدت الأمانة العامة بأنه من المتوقع أن تقوم الدول الأعضاء بإضفاء الطابع الرسمي على لجان الرصد الوطنية وإخطار الأمانة بقائمة المؤسسات التي تشكل هذه اللجان وتفاصيل الاتصال بالأعضاء بحلول الموعد النهائي المتفق عليه وهو 30 أبريل 2020: وأحاطت إسواتيني الاجتماع علماً بأنهم قاموا بإضفاء الطابع الرسمي على لجان الرصد الوطنية في نوفمبر ٢٠٢٠ وأن الاجتماعات العادية للجان الرصد الوطنية قد بدأت .

٢٨. كما طلبت موريشيوس توضيحاً بشأن أحد الأنشطة المقترحة في خطة عمل لجان الرصد الوطنية فيما يتعلق بإجراء دراسات استقصائية وطنية حول تحديد الحواجز غير الجمركية وحلها. وأحاطت الأمانة العامة الاجتماع علماً بأن هذه الأنشطة ستطبق على الدول الأعضاء في طرق العبور من أجل رسم خرائط الحواجز غير الجمركية .

النظر في المصفوفة الزمنية للكوميسا بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية داخل الكوميسا (البند الثامن في جدول الأعمال)

٢٩. قدمت الأمانة العامة مصفوفة محددة زمنياً وشرحت المجالات المختلفة. وتمت الإشارة إلى أن النظام الإلكتروني يرسل رسائل تذكير بشأن الحواجز غير الجمركية المعلقة إلى جميع نقاط الاتصال المسجلة في النظام في تمام الساعة التاسعة من كل يوم خميس. ولذلك تم حث جهات الاتصال الوطنية على إجراء متابعة في الوقت المناسب وإشراك بعضها البعض من خلال مرفق الوقت الفعلي في النظام لتسريع معالجة الحواجز غير الجمركية المعلقة وإزالتها .

٣٠. نظر الاجتماع في الحواجز غير الجمركية المعلقة داخل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي حتى يوم ٩ مارس، وأحاط علماً بأن آخر المستجدات بشأن بعض الحواجز غير الجمركية التي نوقشت في الاجتماع الثامن لجهات الاتصال في عام ٢٠٢٠ لم تنعكس في المصفوفة. وتعهدت الأمانة بالتحقق من المصفوفة وتحديثها وفقاً لذلك. كما تم تسوية ثلاثة من الحواجز غير الجمركية، وأحرزت الدول الأعضاء تقدماً بشأن الحواجز غير الجمركية لا تزال عالقة .

M.A

المناقشات

٣١. نظرت الدول الأعضاء في مصفوفة الحواجز غير الجمركية المقيدة بإطار زمني (الملحق ٣) وقدمت الدول الأعضاء المتضررة التقارير التالية:

الجدول ١

| الإطار الزمني | آخر المستجدات | الحواجز غير الجمركية |
|-----------------|---|--|
| 15 أبريل 2021 | أفادت زامبيا أن بعثة التحقق لم يتم القيام به. وسترسل زامبيا طلبًا إلى كينيا في غضون ٣٠ يومًا لتقديم هيكل تكلفة المدخلات المستخدمة لإنتاج المنتج النهائي من أجل تحديد حالة المنشأ التي سيتم بعدها تنظيم بعثة تحقق إلى كينيا. | 420: المسائل المتعلقة بقواعد المنشأ |
| 15 أبريل 2021 | ذكرت زامبيا أن القضية تتطلب من المصدر الكيني الامتثال للمعيار التي وضعته زامبيا بشأن الحليب. وطلبت كينيا من زامبيا توضيح المعيار الذي يجري تطبيقه على الحليب. وأوضح مكتب المواصفات في زامبيا أنهم يستخدمون معيارًا محليًا قائمًا على أفضل الممارسات الدولية وطلب من كينيا تزويدهم بأساليب الاختبار الخاصة بهم، للتمكن من تقييم امتثال المنتج لمعيار زامبيا. وأفادت كينيا بأنها ستتشاور مع مكتب المواصفات في كينيا وتقدم المعلومات في غضون ٣٠ يومًا. | 820: التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية A-12: القيود الجغرافية الخاصة بالأهلية |
| 31 يوليو 2021 | أفادت زامبيا أن الحواجز غير الجمركية تعد من قضايا السياسة الضريبية وأن المشاورات الداخلية جارية مع السلطات المعنية وستقدم إفادة بحلول يوليو ٢٠٢١. | 936: ضرائب إضافية ورسوم أخرى |
| 15 أبريل 2021 | ذكرت زيمبابوي أنها تتشاور مع وزارة الصناعة والتجارة، وهي السلطة المصدرة وسترفع التقارير عبر النظام الإلكتروني. | ٩٦٦: متطلبات منح تراخيص الاستيراد |
| 31 مارس 2021 | أحاطت زامبيا الاجتماع علماء بأن اللائحة تتطلب أن المصدرين الأجانب للقمح إلى زامبيا التقدم بطلب للحصول على تصاريح استيراد من وزارة الزراعة الزامبية. وتعهدت زامبيا بأن تتشاور مع الأمانة العامة للوائح ذات الصلة لتعميمها على الدول الأعضاء | ٩٧٠: منح تراخيص الاستيراد |
| تم تسوية الحاجز | أوردت زامبيا بأن نقطة الاتصال تواصلت مع المصدر وطلبت منه تقديم مزيد من المعلومات حول ما إذا كان ذلك يمثل تحدياً أو يعد تحدياً متكرراً. ولم يقدم المصدر أي إفادة. وستقوم زامبيا بمتابعة ذلك مع المصدر. ولذلك اقترحت زامبيا أن يتم اعتبار هذه المسألة قد تم تسويتها بسبب أن أن المصدر لم يقدم أي معلومات إضافية. | 971: المواصفات الخاصة بالمركبات |
| 30 أبريل 2021 | ذكرت زيمبابوي بأنها ستجري مشاورات داخلية وترفع تقرير عبر النظام الإلكتروني في غضون ٣٠ يومًا. | ١٠٠٠: إجراءات تخليص جمركي أخرى |
| 15 أبريل 2021 | طلبت زيمبابوي من زامبيا النظر في فتح مركز فيكتوريا فولز الحدودي للسماح بتصدير الفحم والمنتجات الأخرى من أجل خفض التكاليف التي يتحملها المستهلكين. وأوضحت زامبيا أنه تم اعتماد المعيار SI 115 من للحفاظ على ليفنجستون كمدينة سياحية عن طريق تحويل نقل الشحنات الضخمة إلى النقل بالسكك الحديدية. وفيما يتعلق بالاتصالات الرسمية من قبل زيمبابوي مع زامبيا بشأن هذه المسألة، أفادت زامبيا أن وزارة التجارة والصناعة لم تتلق أي رسالة من زيمبابوي وتعهدت بالمتابعة والرد. | 1004: إعادة تصميم ميناء دخول المنتجات الزيمبابوية من زامبيا |
| ١٥ أبريل 2021 | ذكرت زيمبابوي أنها ستجري مشاورات داخلية وترفع التقارير عبر النظام الإلكتروني في غضون ٣٠ يومًا | 1005: تصنيف جمركي تعسفي |
| 30 أبريل 2021 | ذكرت زيمبابوي أنها ستجري مشاورات داخلية وترفع التقارير عبر النظام الإلكتروني في غضون ٣٠ يومًا | 1006: تصنيف جمركي تعسفي |

M.A

ما يستجد من أعمال (البند التاسع في جدول الأعمال)

٣٢. لم يتم مناقشة أية أعمال أخرى.

اعتماد التقرير (البند العاشر في جدول الأعمال)

٣٣. اعتمد الاجتماع التقرير.

اختتام أعمال الاجتماع (البند الحادي عشر في جدول الأعمال)

٣٤. شكر الرئيس، في كلمته الختامية، الوفود على المداولات المثمرة والأمانة العامة على تسييرها للمنتدى.



**CHAIRPERSON
(Egypt)**

الرئيس
(مصر)



**RAPPORTEUR
(Ethiopia)**

المقرر
(إثيوبيا)